الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط يهوي 4٪ مجددا

لندن ـ رويترز: هبطت أسعار النفط 4٪ أمس مع إعلان العراق عن ضخ إنتاج قياسي مرتفع في سوق تشهد تخمة كبيرة في المعروض ليبدد الخام معظم المكاسب التي حققها الأسبوع الماضي، في واحدة من كبرى موجات الصعود اليومية على الإطلاق. وانخفض خام القياس العالمي مزيج برنت 1,35 دولار إلى 30,83 دولارا للبرميل، ليهبط أكثر من 4٪ عن سعر الإغلاق يوم الجمعة حين صعد 10٪. ونزل الخام الأميركي 1,15 دولار إلى 31,04 دولارا للبرميل ليتجاوز مجددا سعر برنت على غير المعتاد. وقالت وزارة النفط العراقية إن إنتاج النفط بلغ مستوى قياسيا في ديسمبر. وذكرت الحكومة أن حقولها في وسط وجنوب البلاد أنتجت 4,13 ملايين برميل يوميا.

مصدر حكومي: رواتب المواطنين لن تمسّ في الجهات الحكومية.. أوقفوا هذا الجدل!

بداية الترشيد.. إلغاء جميع امتيازات الموظفين الحكوميين والقياديين

— الصرف الفعلي للمشاريع الرأسمالية في الميزانية الجديدة لن يتغير عن السابق
— رفض توصيات «ارنست آند يونغ».. قبضت 3 ملايين وقدمت استشارات غير مناسبة للكويت
— «المالية» عبر «تويتر»: سحبنا من الاحتياطي في السابق.. والآن حان وقت ترشيد الميزانية

محمود فاروق

قالت مصادر حكومية لـ«الأنباء» إن بند رواتب العاملين في القطاعات الحكومية بعيد تماما عن خطة الدولة لترشيد الدعم، ولن يتم المساس به في الموازنة الجديدة 2017/2016 الذي يصل حجمه إلى 16,7 مليار دينار. وأوضحت المصادر ان ما سيتم إلغاؤه في المصروفات يتعلق بالامتيازات التي يتمتع بها القياديون، والدرجات الوظيفية المختلفة بالجهات الحكومية.

وأكدت المصادر ان ما يثار عن تخفيض رواتب بعض الجهات الحكومية مثل هيئة اسواق المال والهيئة العامة للاستثمار لن يحدث، وانما إعادة لهيكلة بعض الوظائف ضمن الخطة التطويرية للجهات الحكومية، مع الاخذ في الاعتبار الغاء جميع الامتيازات التي تتعلق بهذه الجهات.

وبخصوص مشاريع الحكومة المرصودة بالموازنة الجديدة، قالت المصادر: «ان الخطة تستهدف تقليص موازنة المشاريع لما يعادل الصرف الفعلي للسنوات السابقة، وليس إلغاء المشاريع كما يعتقد البعض».

إلغاء توصيات «إرنست آند يونغ»

وأشارت المصادر ان هناك اعتراضا على غالبية توصيات الشركة الاستشارية «إرنست آند يونغ» التي كلفت بدراسة الدعوم. وأوضحت ان هناك شبة اتفاق نيابي على رفض توصياتها، على اعتبار انها لا تتناسب مع طبيعة المجتمع الكويتي. وقالت المصادر ان الشركة قبضت نحو 3 ملايين دولار لتقديم استشارات، لكنها جاءت معظمها من دون ان تناسب الوضع السياسي والجيوسياسي في المرحلة الحالية. وقالت مصادر أخرى إنه ربما الشركة لم تحصل على معلومات كافية لبناء تصورات لهيكلة الاقتصاد الكويتي.

وقالت وزارة المالية إن هناك ضرورة لترشيد ميزانية الدولة وتنويع مصادر الدخل بهدف الحفاظ على الاحتياطيات العامة.

وأضافت الوزارة في تغريدات على حسابها على موقع تويتر ان الدولة قد تضطر إلى السحب من الاحتياطي العام الذي هو فائض السنوات الماضية وذلك مع تراجع أسعار النفط الذي يجعل إيراداتها أقل من مصروفاتها كما هو حاصل اليوم. وأكدت الوزارة أن «الاستمرار في السحب من الاحتياطي العام للدولة لسد عجز الميزانية السنوية، ودون اتخاذ إجراءات أخرى سيتسبب في استهلاك هذا الاحتياطي في المستقبل». وذكرت أنه للحفاظ على احتياطيات الدولة مع تراجع أسعار النفط فإن ترشيد ميزانية الدولة السنوية وتنويع مصادر الدخل «هو الهدف المرجو تحقيقه لضمان استمرار الدولة بالوفاء بالتزاماتها دون المساس بالاحتياطيات العامة».

لا شمول للمقيمين في زيادة الـ 100 دينار بدل المعيشة

تفاعل القراء على موقع «الأنباء» الالكتروني مع خبر «الأنباء» امس «100 دينار زيادة بدل غلاء المعيشة لرواتب الكويتيين دون 1500 دينار»، حيث قفز عدد القراءات فوق 10 آلاف قراءة، ليظهر حجم الاهتمام في هذا الوقت بأي امر يمس الرواتب والامتيازات. وحصلت «الأنباء» على معلومات على اساسها تم احتساب مبلغ 1500 دينار، فإن التقسيم كالتالي:

*الراتب الشهري لموظف على الدرجة الرابعة لديه طفلان هو = 260 راتب أساسي + 288 علاوة اجتماعية + 50 زيادة حكومية + 120 غلاء معيشة + 150 بدل ايجار + 100 علاوة أطفال = 968 دينارا شهريا

● اذا كانت زوجته موظفة بنفس الدرجة فإن راتبها الشهري هو: 260 راتب أساسي + 50 زيادة الحكومة + 120 غلاء معيشة + 100 بدل كادر + 30 بدل شاشة ومقابلة جمهور = 560 دينارا شهريا

● مجموع دخل هذه الأسرة (زوج وزوجة وطفلان) هو: 968 + 560 = 1528 دينارا شهريا.

تعتبر الفئة التي صنفتها الحكومة تتقاضى 1500 دينار وما دون هي من محدودي الدخل حسب راتبهم (من دون احتساب المداخيل الاخرى) وتمثل نحو 12٪ من المواطنين الكويتيين أي بحدود 40 الف مواطن حسب البيانات الحكومية الاخيرة. وكانت هناك استفسارات على موقع «الأنباء» اذا كان المقيمون الذين يعملون في الجهات الحكومية سيكونون مشمولين في زيادة بدل المعيشة، فقالت المصادر: «كلا».

600 مليون دينار أرباحاً متوقعة بزيادة تبلغ 100 مليون دينار

مفاجأة في «مؤسسة البترول»: 2160 موظفاً خارج موازنة 2017/2016

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة عن السنة المالية الجديدة 2016/2017 انخفضت مصروفاتها بنحو 42 مليون دينار وذلك لعدم تضمنها رواتب موظفي الشركة الكويتية لنفط الخليج، مشيرة الى ان اعداد القوى العاملة في القطاع النفطي انخفضت الى 21,6 الف موظف وذلك من مستوى 23,9 الف موظف خلال السنة المالية الحالية.

وقالت المصادر ان الميزانية التشغيلية والرأسمالية التي تم اعتمادها من قبل المجلس الاعلى للبترول تم بناؤها على سعر 40 دولار لبرميل النفط، وذلك قبل الانهيارات الكبيرة في أسعار النفط، وهو ما سيرجح اعادة اعداد الميزانية الجديدة على سعر 25 دولارا لبرميل النفط، وذلك وفقا لتعليمات وزارة المالية في أن تقوم كل الوزارات والمؤسسات العامة في الدولة بالعمل على الميزانية الجديدة للعام 2016/2017 وفقا لسعر تأشيري يبلغ 25 دولارا للبرميل.

وفي تفاصيل الميزانية الجديدة لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة فأن الارباح المتوقعة عن السنة المالية الجديدة تقدر بنحو 600 مليون دينار وذلك بارتفاع بلغ 100 مليون دينار عن الارباح المتوقعة في العام الحالي.وذكرت انه تم حذف مشاركة النجاح عن السنة المالية الجديدة.

وذكرت المصادر أن الميزانية قامت بتحديد أسعار النفط على أساس 40 دولارا للبرميل بحيث يكون إنتاج الكويت من النفط الخام عند 2,6 مليون برميل يوميا، وبينت أن حجم المنتجات البترولية المكررة من قبل مصافي شركة البترول الوطنية الثلاث يقدر بنحو 890 الف برميل يوميا.

خفض المصروفات بقيمة 42 مليون دينار لعدم تضمين موظفي «نفط الخليج»

ترجيحات بإعادة تجهيز الميزانية.. تم بناؤها على 40 دولاراً لسعر النفط

انخفاض القوى العاملة إلى 21,6 ألف موظف.. و3 آلاف شاغر

2,6 مليون برميل حجم الإنتاج النفطي.. و890 ألف برميل طاقة التكرير

600 مليون دينار ارباح متوقعة لمؤسسة البترول ضمن ميزانية 2017/2016

وذكرت ان هناك انخفاضا في القوى العاملة في مؤسسة البترول وشركاتها التابعة بنحو 2236 موظفا موزعين كالتالي: 2160 موظفا في نفط الخليج و66 موظفا في المكتب الرئيسي و10 موظفين في الخدمات.

وقالت ان عدد الشواغر في القطاع النفطي يقدر بنحو 3 آلاف شاغر.

ميزانية نفط الخليج

وفي رد من قيادي في الشركة الكويتية لنفط الخليج حول الميزانية التشغيلية والرأسمالية للشركة قال لـ«الانباء» انه تم اعتماد الميزانية التشغيلية للشركة بنحو 400 مليون دينار وتم اقراراها من قبل مجلس إدارة مؤسسة البترول، اما الميزانية الرأسمالية التي تشمل المشاريع الجديدة فتم تقييدها مؤقتا عند الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول وذلك لحين عودة الانتاج في كل من الخفجي والوفرة.من جهة ثانية، شددت المصادر على كافة ميزانيات الدولة ضمن خطة حكومية شاملة تستهدف تقليل النفقات نتيجة لاستمرار انخفاض أسعار النفط.

وذكرت ان هناك توجيهات حكومية لتقليص او الغاء ميزة بند الاعمال الممتازة للعاملين في الدوائر والمؤسسات والوزارات الحكومية ابتداء من العام المالي المقبل بعد اقرار الموازنة الجديدة للعام المالي 2016/2017، مؤكدة على ان ذلك الخفض يتماشى مع تعليمات وزارة المالية التي ارسلت للجهات الحكومية قبل اعداد الموازنة.

«أوابك»: لن نرى النفط عند 100 دولار حتى 2020

كونا: توقعت دراسة نفطية متخصصة تعافي أسعار النفط خلال الفترة المقبلة على ان تظل دون مستوى الـ 100 دولار للبرميل حتى 2020. وأوضحت الدراسة التي اعدتها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ان حالة عدم اليقين بشأن تطور العوامل المؤثرة على العرض والطلب النفطي التي ساهمت بشكل رئيسي في هبوط الأسعار بشكل حاد منذ يونيو 2014 مازالت مهيمنة على الاسواق.

وأشارت الدراسة التي حملت عنوان «التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الاعضاء» الى وجود العديد من العوامل المتشابكة التي يتوقع ان ترسم الملامح الرئيسية للمعروض النفطي على المدى القصير. ولفتت الى انه من هذه العوامل الفرضيات المتعلقة بعودة النفط الايراني والليبي الى الاسواق وحجم استعداد كبار المنتجين من خارج منظمة (أوبيك) للتعاون مع الدول الاعضاء بالمنظمة وأهمية الاتفاق على تقاسم اعباء تخفيض الانتاج بين الطرفين على نطاق اوسع في المستقبل. وأضافت ان من تلك العوامل ايضا مدى انعكاس موجة انخفاض أسعار النفط التي بدأت منتصف 2014 وتواصلت خلال 2015 على نشاط الاستثمار في مجال توسعة الطاقات الانتاجية وعلى طفرة انتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأميركية والذي كان له الدور الابرز في تخمة المعروض النفطي بالاسواق.

وقالت الدراسة ان حالات عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي تلعب دورها في التأثير على طلب النفط فضلا عن الضبابية المحيطة بالآثار المحتملة للتحولات الهيكلية التي يمر بها الاقتصاد الصيني وكذلك التطورات المحتملة لأزمة الديون السيادية في الاتحاد الاوروبي.

وأكدت ان العائدات النفطية لدول (أوابك) تأثرت بشكل ملحوظ جراء التراجع في أسعار النفط، إذ تشير التقديرات الاولية الى تراجع اجمالي العائدات السنوية من صادرات النفط الخام للدول الاعضاء بحوالي 132 مليار دولار عام 2014 مقارنة بمستوياتها 2012 بنسبة 18,8٪ لتبلغ حوالي 571 مليار دولار خلال 2014. وأفادت بأن التوقعات الاولية تشير الى ان اجمالي العائدات النفطية السنوية للدول الاعضاء ستواصل تراجعها بحوالي 245 مليار دولار عام 2015 أي 43٪ مقارنة بنظيرتها لعام 2014 لتبلغ حوالي 326 مليار دولار خلال عام 2015 وهو مستوى منخفض بحوالي 53,6٪ مقارنة بمثيلاتها لعام 2012.

وذكرت الدراسة ان التراجع في أسعار النفط وفي حجم العائدات النفطية للدول الاعضاء انعكس سلبا على اجمالي الايرادات الحكومية العامة التي تراجعت بنحو 70 مليار دولار مقارنة بمستوياتها في 2013 وبمعدل انكماش 7,7٪ لتصل إلى 835 مليار دولار عام 2014.

وحول الانعكاسات على الدول المستهلكة قالت الدراسة ان تقديرات صندوق النقد الدولي تشير الى ارتفاع فوائض الميزان التجاري لمجموعة الاقتصادات المتقدمة لتصل الى 200 مليار دولار عام 2014 ويتوقع لها ان تتجاوز 280 مليار دولار عام 2015.